الوكيل الاقدم لوزارة الكهرباء رعد الحارس :

الكهرباء ستتحسن خلال اليومين القادمين ولم نتسلم أي شيء من الدول المانحة

محافظات الجنوب لم تلتزم بالتوزيع العادل للطاقة الكهربائية

بغداد / كريم جاسم السوداني

اصبحت مشكلة الكهرباء عاهة مستديمة رافقت الحكومات المتعاقبة وهي في الحقيقة ملف ساخن يضاف الى العديد من الملفات التي تحتاج الى العلاج بعد ثلاث سنوات على سقوط النظام المباد حيث انها لاتقل اهمية عن الوضع الامني المتدهور الذي يعصف بالعراق.
ولاجل تسليط الضوء على وضع الكهرباء الذي بات يؤرق العراقيين التقت (المدى) الوكيل الاقدم لوزارة الكهرباء رعد الحارس لتعرف منه حقيقة الحالة الكهربائية في العراق.

قال السيد الوكيل الاقدم لوزارة الكهرباء : عندما تتعرض شبكات نقل الطاقة الى حادث ما يكون هناك فائض في الانتاج في المحطة المعنية، والمتعارف عليه تقوم تلك المحطة بتوزيعه الى المحافظات المجاورة الا ان بعض المحطات الكبيرة خاصة الجنوبية منها لاتعتمد ذلك بل تأخذ اسلوباً مغايراً وهو الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتوزيع ما يتبقى لديها وكأن المحطة ملك لتلك المحافظة.

واشار ان هذا يعد تجاوزاً على الحصص المخصصة لكل محافظة مما يؤدي بالنتيجة الى خلل في القطع المبرمج وسياسة انسياب الطاقة الى المحافظات..

وبعد استحواذ محافظتي البصرة والناصرية على اكبر كمية من الطاقة الكهربائية تم استدعاء المسؤولين عن هذه الاجراءات من قبل الوزير وبحضور وزيرة البلديات والأشغال بحكم مسؤوليتها على المحافظات حيث وعدوا ان لا تتكرر مثل هذه الاجراءات وسيكون التوزيع عادلاً ليشمل محافظات العمارة والكوت والمثنى.

واشار السيد الوكيل الى ان الخلل في توزيع الطاقة يتمثل في عدة محاور منها تعرض خطوط نقل الطاقة الكهربائية الى العمليات التخريبية وضرب خطوط نقل النفط والغاز المؤدية الى تلك المحطات مما يؤدي الى توقفها عن الانتاج وهذا ما حدث لمحطات الطاقة الكهربائية (التاجي الغازية، والدورة الغازية، والموصل الغازية) التي توقف عملها بسبب تعرض الانابيب الناقلة الى الغاز لاعمال تخريبية وبمعدل ثلاث ضربات اسبوعياً ومنذ ثمانية اشهر لم تستطع القيام بعملها.

واضاف: كذلك عدم توفر مادة (الكاز أويل) الذي حدا بتوقف اربع وحدات توليدية جاهزة للعمل في محطة القدس الحرارية واخرى في جنوب بغداد متوقفة وان طاقتها الانتاجية تبلغ (٥٥ ميكا واطاً) اضافة الى عدم تأهيل بعض المحطات حيث تعمل الآن بمعدل ٤٠٪ من طاقتها الانتاجية.

كثيراً ما حملت وزارة الكهرباء وزارة النفط مسؤولية تردي الخدمات وتقابلها تبريرات وزارة النفط بعدم تسديد مبالغ الوقود وما ذنب المواطن جراء هذه الاجراءات الادارية ؟ !

المواطن بعيد عن الاجراءات الادارية ولا ذنب له ونحن كوزارة كهرباء نتقاسم المشكلة مع وزارة النفط والسبب ليست المبالغ المالية حيث تم دفع مبلغ (٥٠ مليون دولار) الى شركة (سومر) لاستيراد مادة (الكاز اويل) مقدماً، وكان يفترض ان تصل الكمية المتفق عليها في ٢٠٠٥/٦/١ أي بداية الصيف ليغطي فترة ٣ اشهر ونحن الان نهاية الشهر السابع ولم نتسلم سوى كمية بسيطة ومحطاتنا بحاجة الى ٣ ملايين لتر يومياً فهم متلكئون في تنفيذ العقود المبرمة.

ولدينا مبالغ بذمة وزارة الموارد المائية فضلاً عن المواطن الذي امتنع عن دفع اجور قوائم الكهرباء وكانت وارداتنا السنوية من قوائم الكهرباء بمعدل (٢٦٠ مليار دينار) في حين لم نتسلم سوى ١٢ مليار دينار فقط.

وبسبب هذه الشحة توقفت لدينا مولدات التجارة وكذلك ديزلات المحافظات التي تعطي بحدود (١٥٠ ميكا واطاً) في كل محافظة.

❖ ما المشاريع المستقبلية لوزارة الكهرباء ؟!

– لدينا برامج تغطي الاستهلاك بشكل عام ولدينا برامج اخرى نهاية هذا العام وبرامج الى الصيف القادم فضلاً عن وجود برامج لمدة ثلاث سنوات لانشاء محطات بخارية وجميع هذه البرامج مثبتة ومعروضة امام لجنة الطاقة وبحدود (١٩٠٠) ميكاواط في الصيف المقبل وهي الان تحت الانشاء مثل محطة كهرباء جنوب بغداد رقم (٢) (٤٤٠) ميكاواطاً.

محطة كركوك الغازية رقم (٢) (٢٦٠) ميكاو واطاً، (محطة النجف الغازية) (٢٤٠) ميكاواطاً، محطة الزبير الغازية (٢٤٠) ميكاواطاً، محطة سامراء ديزل (٣٤٠) ميكاواطاً، محطة المسيب الغازية (٥٠٠) ميكاواط، محطات صغيرة في بغداد (١٢٠) ميكاواطاً.

وجميعها تحت الانشاء والقسم الاكبر منها اجهزتها قادمة في الطريق وسيتم تنفيذها الصيف المقبل ومثلما مخطط له دون وجود مفاجآت كالتي حدثت مع محطة كركوك الغازية التي تنتج (٢٦٠ ميكاو واطاً) التي كان مخطط لها أن تعمل مطلع الشهر السادس الماضي الا انها تأخرت ٨ اشهر بسبب تعطيل نقل المكائن والمعدات في (طريبيل) جراء الاحداث وقطاع الطرق.

ما المبالغ التي تسلمتها الوزراة من الدول المانحة خلال الاجتماعين الاخيرين الخاصين باعادة اعمار العراق؟!

– اكد الوكيل ان المنح موجودة على الورق ولم نتسلم (دولاراً واحداً) ومن اية دولة مانحة ما عدا المنحة الامريكية التي لم نتسلمها هي الاخرى ايضاً الا انها صرفت مباشرة على المشاريع التي ذكرناها سابقاً التي هي قيد التنفيذ اضافة الى مسألة الصيانة والتأهيل لمحطاتنا الموجودة وكذلك تكون الاحالات والتنفيذ والاستيرادات عن طريق الامريكان.

❖ المواطن يتهم الوزارة بهروب مسؤوليها الى خارج العراق تحت ذريعة الايفادات تهرباً من المسؤولية فيها ،موظفوها يتهمون السادة المسؤولين بعدم العدالة في الايفادات ؟!

– اجاب الوكيل الاقدم للوزارة ان الوكلاء لم يتم ايفادهم الى الخارج منذ ٣ أشهر والمستشارين لم يوفدوا منذ تشكيل الحكومة الجديدة والمديرين العامين تم ايفادهم الى الاردن فقط اما مديرو المحطات والمهندسون والفنيون فهؤلاء يتم ايفادهم للتدريب او فحص المكائن والمعدات وبعضهم الاخر لحضور مؤتمرات لشركات عالمية، ولدى الوزارة ٥٠ الف منتسب وعلينا زجهم بدورات خارج العراق لاكتساب الخبرة وفي حالة ايقاف الايفادات في الوقت الحاضر سوف يضر بمصلحة الوزارة.

ووضعنا شرطاً ضمن استمارة اعدت لهذا الغرض وهو ان لا يوفد الموظف الى الخارج بعد ان اوفد سابقاً.

❖ المواطن يتهم الوزارة بالفساد الاداري والمالي ؟ ما تعليقكم ؟

– اوضح الوكيل: ان الفساد الاداري والمالي طال الوزارة ومنها عملية الاطفاء والتشغيل في بعض المناطق وهناك المحسوبية وان عدم تعاون المواطن مع الوزارة هو الذي جعل الفساد يستشري في الوزارة..

وهناك اجراءات للحد من الفساد الاداري وذلك بتحديد جميع الصلاحيات ومنها العقود التي تتجاوز الـ(ثلاثة ملايين دولار) تذهب الى رئاسة مجلس الوزراء وبعدها الى لجنة العقود ويتم تدقيقها من قبل (٤) وزراء وبرئاسة نائب رئيس الوزراء ليتم التوقيع على العقد.

علماً ان الوزارة لم توقع اي عقد منذ تسلم الحكومة الجديدة حتى الان وسيتم تقليص الفساد المالي الى اقل ما يمكن بعد الغاء مديريات زائدة من خلال حلها لانها وجدت في زمن خطأ ويجب ان يرشق الهيكل التنظيمي للوزارة.

❖ هناك استثناءات للسادة الوزراء والمسؤولين برأيكم، هل هذه الاستثناءات تؤثر في عملية التوزيع في الطاقة الكهربائية.

– أجاب رعد الحارس هناك استثناء للمستشفيات ودوائر الماء والمجاري ومصافي النفط وبعض المصانع وهناك جدول معد لهذا الغرض. وأؤكد ان ليس لدينا رسمياً استثناء لأي مسؤول في الدولة عدا المنطقة الخضراء.

بين السطور

أية إدارة مدرسية نريد؟

صباح شاكر العكام

من المرتكزات الاساسية في العملية التربوية هي الادارة المدرسية التي تعتبر القيادة الميدانية ضمن مبدأ المدرسة بمديرها لذلك يجب الاهتمام بها ووضعها في اولويات اعادة النظر في العملية التربوية.

في عهد النظام السابق كان تقييم الادارة المدرسية يتم على ما يقدم لمنظمات الحزب (الطلابية والشبابية) من خدمات وتقديم المعلومات الامنية عن الطلبة والمدرسين لدوائر الامن والشعب الحزبية، وبعد سقوط النظام السابق وتسلم الحكومة الوطنية مقاليد الحكم في بلدنا فان على وزارة التربية اعادة النظر في وضع الادارة المدرسية وتشكيل لجان في المديريات العامة للتربية في المحافظات لتقييم عمل الادارات المدرسية بعيداً عن تقارير المشرفين الاداريين لان المشرف الاداري وعند زيارته المدرسة يقوم بتدقيق السجلات المدرسية (القيد العام، سجل الدرجات، سجل اجتماعات مجلس المدرسين، غيابات الطلاب) وهذه الامور ادارية لا تعطي التقييم الصحيح لمدير المدرسة بينما عمل مدير المدرسة ليس تنظيم سجلات او تنزيل الدرجات واجراء الامتحانات واعلان النتائج انما يقوم على تربية الطلبة واعدادهم ليكونوا رجال المستقبل، وهذا يقوم على:

١- رعاية الطلبة الرعاية الابوية ومعالجة امورهم ومشاكلهم معالجة تربوية بعيدة عن الكلام الجارح والالفاظ البذيئة وعدم استخدام العقاب البدني بكل انواعه.

٢- متابعة المادة العلمية التي تعطى من قبل المدرسين ومحاسبة المقصرين منهم وعدم مجاملتهم كذلك متابعة الاختبارات الشهرية التي يقوم بها المدرسون وتقييم جديتها.

٣- متابعة الدرجات الفصلية (الفصل الاول والثاني) ومطابقة ذلك مع أوراق الاختبارات الشهرية والشفوية ورفض الدرجات الكيفية الموضوعة من قبل المدرسين.

٤- عند حصول نسب نجاح واطئة في مادة معينة على مدير المدرسة الوقوف على اسباب ذلك ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها خاصة عند المدرسين الجدد حديثي العهد في التدريس.

من أهم الأمور التي يجب ان يتمتع بها مدير المدرسة.

القيادة والنزاهة: يجب ان يتمتع مدير المدرسة بشخصية جدية تمكنه من قيادة الطلبة والهيئات التدريسية ومعالجة مشاكلهم بحكمة بعيداً عن التشنج والعصبية. وكذلك يتمتع بالنزاهة وعدم جمع الأموال من الطلبة بحجة طبع الأسئلة الامتحانية او شراء بعض مستلزمات الادارة او الطلب من الطلبة انجاز اعمال شخصية له والحرص الشديد على توصيل المادة العلمية الى الطلبة ومحاسبة المقصرين منهم واستدعاء أولياء أمورهم كذلك محاسبة المدرسين المقصرين بواجبهم وخاصة اصحاب المهن منهم الذين يكثر غيابهم واجازاتهم لان المدرسة تعد الحجر الاساس لبناء وطن قوي موحد حيث تقوم باعداد الطلبة علمياً وتربوياً ليكونوا قادرين على الاسهام الفاعل في ذلك البناء.

شركة "واشنطن كروب" هربت من مدينة الصدر ولن تعود

بغداد / عبد الزهرة المنشداوي

برغم الاعلان عن تنفيذ عدد من المشاريع في مدينة الصدر لتلافي مشكلة الطفح في مياه المجاري وتحول الشوارع ومحلات السكن الى مستنقعات من المياه الاسنة التي شكلت بدورها بيئة مناسبة لامراض التيفوئيد والحمى.
الا ان العديد من اهالي المدينة لا يزالون في رواح ومجيء بين دار البلدية وقسم المجاري في شارع الفلاح وهم يضجون بالشكوى من انسدادات شبكة مياه المجاري واختلاطها بمياه الشرب.

توجهنا الى المهندس ثائر فاضل منعثر رئيس قسم في مديرية الصدر في مكتبه في شارع الفلاح لنسأله عن اسباب كثرة الشكاوى وهو الوحيد الذي يستطيع ان يضع النقاط على الحروف في هذا المجال سألناه :

شركات كثيرة دخلت الى المدينة للعمل في اصلاح شبكة المجاري لكننا لم نجد لها اثراً. ولا للمشاريع التي نفذتها فاجاب:

– اكثر الشركات تركت العمل في المدينة نتيجة ضغوطات من جماعات معينة. كانت تفرض عليها من دون وجه حق شروطاً ليست من حقها ان تفرضها، صحيح نحن نؤمن باسلوب المراقبة الجماعية ولكن يجب ان تبنى هذه المراقبة على أسس سليمة وعلى سلاسة التعامل ايضاً.

ولكن حدث العكس من ذلك. وخير مثال على ذلك ان جماعة ما قامت بتهديد العاملين في شركة "واشنطن كروب" الاميريكية المتعاقدة على تنفيذ شبكات المجاري بالسلاح الناري لان بعض العمل لم يعجب هذه المجموعة مما ادى الى ان تنهي هذه الشركة اعمالها في المدينة قبل اكمال اعمالها. هذا ما علمته من ضابط اميركي طلب مني ان ننصح اهالي المدينة بالرجوع الى المجلس البلدي او المسؤولين في المدينة لتبيان وجهة نظرهم وانتقاداتهم لتنقل الى الشركة عبرهم بدل اللجوء الى التهديد بالسلاح.

ويضيف المهندس ثائر فاضل قائلاً: مع الاسف ان بعضاً منا لايزال يتصرف تصرفات غير حضارية تنعكس سلباً على مجمل العمل في مدينة الصدر ولهذا اغتنم الفرصة لا دعوهم الى ان يعمدوا الى الاتصال بالمسؤولين لنقل وجهات نظرهم وانتقاداتهم في الاعمال المنفذة ومناقشتها للوصول الى رسم الطرق من حيث نوعية واهمية الاعمال المنفذة من قبل الشركات.

❖ المشاريع التي نفذت في مجال شبكات المجاري، هل ساهمت ولو بنسبة في حل المشكلة ؟ فيرد قائلا:

– العمل يتم في مجال شبكات المجاري على وفق خطة كل عشرة قطاعات على حدة وبالتناوب، وبامكاننا تنفيذ خطتنا خلال اربعة اشهر. وعملنا يجب ان يعرفه الجميع ويقتصر على صيانة شبكات المجاري في هذه القطاعات فقط اما مشاريع جديدة او قيد التنفيذ فليس لدينا في الوقت الحاضر او احيلك للاجابة على سؤالك الى المديرية العامة للمجاري التابعة لامانة بغداد ففيها دائرة التصاميم التي يمكن الاستفسار منها حول هذه الامور. واعتقد ان التخصيصات المالية القليلة تقف حائلاً دون البدء بتنفيذ مشاريع جديدة في مجال شبكة مياه المجاري.

❖ من الشكاوى التي سمعتها من بعض المواطنين يدعون فيها ان منتسبيكم يفرضون (اتاوات) قد تصل الى ٧٠-٨٠ الف دينار مقابل خروجهم لمعالجة انسداد في مجرى. ما تعليقك على ذلك ؟

– ما يمكن ان اقول هنا هو ان على المواطن الذي يواجه مثل هذا الامر ان يزودنا باسم الشخص والآلية او العربة. ورقمها وعندها سوف يرى ما نفعله.

والشكوى دون معلومات لايمكن ان نستدل بها على المرتشي او فارض (الاتاوة). فهي لاتوصلنا الى نتيجة يجب ان تعطونا متسعاً للحديث لنوضح الامور اكثر. فعدد عمالنا يبلغ الان (٢٠) (عاملاً موكلة اليهم مشكلات الصيانة لقطاعات يبلغ عددها ٤٠ قطاعاً ولك ان تتصور الضغط الواقع عليهم علماً بان هيكل قسم المجاري لمديرية الصدر مخطط له بان يكون عدد منتسبيه ١٢٠ عاملاً. ولكن نعود فنقول ان التخصيصات المالية لا تسمح لنا بالتعيين هذا جانب والجانب الاخر الآليات التي لدينا قليلة وعلى قلتها توجد بينها آليات غير صالحة، وبلغة الارقام لدينا عشرون آلية (سيارات شافطة عدد ١٢ اثنان منها عاطلتان و ٨ سيارات يطلق عليها سيارات صاروخية لمعالجات الانسدادات ثلاث منها عاطلة).

اما بشأن دفع الرشاوي للعاملين فاعتقد ان الارضية مهيأة لذلك بسبب ندرة الآليات وقلة عدد العاملين فسكنة المنطقة يدفعون اكراميات واعطيات لمن يأتي الى منطقتهم اولاً لاختزال مدة الانتظار التي قد تطول قبل معالجة مشكلة ما أي بمعنى ان المواطن يسهم في اشاعة الرشوة. يضاف الى ذلك كله ان الرواتب المخصصة للعمال هي دون الحد المطلوب فالعامل لدينا محدد راتبه بـ١١٥ الف دينار فقط والمهندس يبلغ راتبه ١٥٧ الف دينار، أي ان قلة العدد والاجر يمكن ان يسهما فيما ذهبت اليه.

❖ هل تحدثتم مع العاطلين والسواق في هذا الجانب ؟

– نعم تحدثنا وضبطنا الفاعلين من منتسبينا ووجهنا لهم عقوبات إدارية تراوحت بين الانذار ومنعهم من قيادة الآلية.

وقد حاججنا بعضهم بأنه يستوفي فقط مبالغ الوقود لملء الخزان حين تتوقف الآلية فهو عندما يخبر السكان بانه لايستطيع العمل بسبب نفاد الوقود يجمعون له من اجل الاستمرار في عمله وعلى هذه الشاكلة تسير الامور.

وهذا ما افادنا به المهندس ثائر فاضل منعثر مدير قسم مجاري الصدر/١ .